### خلال افتتاح المؤتمر العربي الثالث للمياه

# الرشيدي: الكويت تولي اهتماماً كبيراً للمياه والطاقة ضمن رؤية «كويت جديدة 2035»

## ◆ أبو الغيط: الدول العربية مطالبة بالتعامل بإستراتيجية جماعية واضحة وسياسة تكاملية شاملة مع ما يهدد أمنها المائي

## ◆ الجنابي: نأمل إيجاد خطط للربط الثنائي المائي بين الكويت والعراق

رياض عواد

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي المهندس بخيت الرشيدي أمس الأربعاء أن دولة الكويت ممثلة بقيادتها السياسية العليا تولي اهتماما كبيرا للمياه والطاقة ضمن رؤية (كويت جديدة 2035).

جاء ذلك في كلمة ألقاها الرشيدي بافتتاح المؤتمر العربي الثالث للمياه في الكويت الذي يقام تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط ووزراء المياه والطاقة في الوطن العربي وعدد من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية ويستمر يومين.

وقال الرشيدي عقب افتتاحه صباح أمس المؤتمر: «سعيد جدا بافتتاح المؤتمر بحضوروزراء المياه في الدول العربية، مع وجود الأمين العام لجامعة الدول الدول العربية، لافتا إلى أن المؤتمر يعقد بشكل دوري والافتتاح اليوم سيكون برئاسة الكويت».

وأشار الرشيدي إلى أن حاجة الكويت للمياه رئيسية مثلها مثل الدول العربية والدول الخليجية الفقيرة مائيا، ونحن نعتمد بشكل اساسي على تقطير مياه البحر، لذلك نحتاج إلى إدارة فاعلة للمياه، وإدارة رشيدة في كافة المجالات سواء الصناعية أو المنزلية.

وأكد على مساندة الكويت لمصر في حاجاتها للمياه، وقال: نعتقد أنه من الطبيعي والمفيد أن يكون هناك تفاهما بين الدول التي تتشارك في مصدر مياه واحد لدعم استمرارية هذا المصدر واستدامته.

وقال الرشيدي:»حلمنا التكامل في مجال المياه، لافتا إلى أن الربط الكهربائي تم ويوفر على الدول العربية المشاركة به الكثير من الجهد والعناء، وهدفنا وحلمنا القادم أن يكون هناك ربطا مائيا، خاصة وأن أغلب الدول تعاني من شح المياه والحاجة اليها».

وتابع، هناك دولا لديها بعض الفائض تستطيع أن تشارك ذلك الفائض مع الدول الأخرى، والكويت لديها فائضا في انتاج المياه ويمكن أن تشارك دول الخليج في هذا الفائض.

وأكد الرشيدي أن انعقاد هذا المؤتمر الثالث يأتي في وقت لا يستغل العالم العربي من موارده المائية البالغة حوالي 340 مليار متر مكعب سوى 50 في المئة والباقي معرض للهدر والضياع ، مشددا على أهمية الالتفات إلى قضية المياه ووضع السياسات المتعلقة باستخدامها وترشيدها وزيادة كمياتها، خصوصا في منطقتنا الخليجية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على عمليات تحلية المياه المكلفة جدا لسد احتياجاتها، الأمر الذي يحتم عليها وضع خطط استراتيجية لتأمين احتياجاتها المستقبلية من خلال التوسع في تنفيذ المشاريع ووضع الخطط لترشيد الاستهلاك حتى لا يؤثر سلبا على خطط التنمية المستقبلية.

وأضاف أن المؤتمر يعد خطوة في الطريق الطويل المؤدّي إلى ما نصبو إليه بان يكون الأمن المائي في الوطن العربي عنصرا رئيسا في كل البرامج والاستراتيجيات في الدول والحكومات والمنتديات باعتباره الركن الاول من الأركان الرئيسية للأمن القومي العربي، لافتا إلى أن أي خلل في جانب الأمن المائي سيؤدي إلى خلل مماثل في جانب الأمن الغذائي، لذا علينا التنسيق مع بَعضُنَا البعض بهدف تقديم المعلومات الضرورية والمهمة التي يمكن أن تعتمدها الجهات المختصة في البحث عن السبل والأساليب التي تكفل حماية الموارد المائية في المنطقة العربية».

ولفت إلى أن حماية الموارد المائية العربية كماً و نوعاً يتطلب اتخاذ خطوات فاعلة لتنمية هذه الموارد ، وترشيد استخدامها لمواجهة العجز المائي و المحافظة على البيئة و الموارد لأجيال الحاضر و المستقبل، قائلا: «رغم أن الوطن العربي يضم عشر مساحة اليابسة إلا أنه يصنف من المناطق الفقيرة في مصادر المياه العذبة ، اذ لا يحتوى إلا على أقل من 1 في المئة فقط من كل الجريان السطحي للمياه وحوالي 2 في المئة من اجمالي الأمطار في العالم والذي انعكس على التأمين المائي للفرد والذي لا يجب ان يقل عن عن الف متر مكعب سنويا وفقا للمعدل العالمي.

وذكر ان الإحصائيات الاخيرة تشير الى ان هناك 19 دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي منها 14 دولة تعاني شحا حقيقيا في المياه ، اذ لا تكفي المياه لسد الاحتياجات الاساسية لمواطنيها، منوها «أن المستقبل الذي تطمح إليه الكويت في 2035 لا يمكن ان ينفصل عن محيطها العربي وما نشاهده الْيَوْمَ من احداث في المنطقة».

بدوره أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط أن المؤتمر الثالث للمياه أول مؤتمر يعقد بعد القمة العربية التي التأمت بالمملكة العربية السعودية والتي دعت الى متابعة تنفيذ الاستراتيجيات العربية وخططها التنفيذية دعما لآليات العمل العربي المشترك وبما يخدم مصلحة الشعوب العربية في مستقبل مائي آمن .

وقال أبوالغيط إن المؤتمر العربي للمياه واحدا من اهم الفعاليات العلمية التي تستحق انتباها واستثنائيا من الراي العام العربي ومكانا متقدما على اجندة الدول العربية والعمل العربي المشترك فاذا لم يتوجه اهتمامنا وينصب تركيزنا على المخاطر الحقيقة التي تهدد مستقبلنا فاننا نغامر بخسارة المستقبل فانني اتحدث اليوم امام جمهرة من اهل التخصص من الراسخين في العلم ومن يتولون المسئولية المباشرة عن ادارة ملفات المايه في بلدانهم ولايفتى ومالك في المدينة ولن اعدد امامكم ماتعرفون جميعا امامكم نقطا اراها اساسية في تناول المسالة المائية في العالم العربي بكل ماتطوي عليه من جوانب متعددة متشابكة .

وأوضح أبوالغيط ان التعاون والتنسيق بين الدول العربية يستوجب استجابة جماعية من جانب الدولة العربية ويستوجب تخطيطا مشتركا يتجاوز نطاق الدولة الواحدة وقد كان ذلك هدف المأمول من انشاء المجلس الوزاري العربي منذ عشرة اعوام وكذا اطلاق الاستراتيجية الامن المائي العربي والتنمية المستدامة 2010–2035

ولفت إلى أن ازمة المياه في العالم العربي واضحة بما لا يحتاج الى بيان وخطيرة بما لا يستدعي التفصيل فالمنطقة العربية لديها 1% فقط من مصادر المياه العذبة على مستوى العالم و40% من سكانها يعيشون في مناطق الشح المائي المطلق بل ان هناك 14 دولة عربية من بين ال19 دولة الاكثرمعاناة من ندرة المياه على مستوى العالم واخطر ما في الامر ان الوضع المائي في بلادنا لا يتجه الى التحسن وانما الى التدهور بل ان التدهور المطرد في بعض المناطق في ظل معدلات نمو سكاني تصل الى 2.5% وفي ضوء ندرة سقوط الامطار وتكرار دورات الجفاف يتناقص نصيب الفرد العربي من المياه باستمرار.

واوضح ابوالغيط انه بكل ماينطوي عليه ذلك من انعكاسات على امننا الغذائي حتى صارت المنطقة العربية اكبر منطقة عجز غذائي في العالم والمعنى هنا اننا لا نواجه ازمة ذات ابعاد ثابتة وانما خطر يستفحل باستمرار ووضعنا يتدهور بمعدلات متسارعة وفي مواجهة تهديدات استثنائية على هذا النحو فان الحلول والاتسراتيجيات يتعين ان تكون استثنائية ايضا وينبغى الا تنصب السياسيات والاستراتيجيات على ماهو قائم في اللحظة الراهنة من تحديات وانما على ماقديحمله المستقبل من احتمالات ومآلات.

ولفت أبو الغيط أن الدول العربية تنفق أقل من 1% من الناتج القومي الإجمالي على البحوث والتطوير، حيث أن هناك عجزا في تطوير تكنولوجيا والإمكانات الوطنية وتباطئ في تصنيع المعدات اللازمة محليا، وحتى في المجالات التي أحرزت فيها الدول العربية تقدما كمجال تحلية مجال البحر.

وأضاف، المسألة المائية هي قضية سياسية، تمس صميم الأمن القومي العربي، لذلك لابد من استراتيجيات مواجهة تحدي الندرة كالتخلي عن سياسات الدعم العشوائي أو الإتجاه إلى التسعير للإرتقاء بكفاءة إدارة الموارد، وكلها تحتاج إلى قرارات سياسية جريئة وحاسمة.

مشيراً إلى أن اشتراك الدول العربية بالمجاري المائية مع غيرها من الدول الغير عربية يفرض أوضاع جيوسياسية صعبة ودقيقة خاصة وأن 80 % من المياه العربية تأتي من خارج العالم العربي.

ولفت إلى أن التطورات الأخيرة تثير الانزعاج والقلق فيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة ببناء سد النهضة الأثيوبي على النيل الأزرق الذي يعد مصدرا لـ 85 في المئة التي تعتمد عليها مصر، داعيا أثيوبيا إلى إظهار الإنفتاح الكافي في المحادثات المتعلقة ببناء وتشغيل السد، والعمل بمبادئ التفاوض بحسن نية والشفافية لأنها كفيلة بإيجاد صيغ للتعاون واقتسام الموارد المائية بصورة تبعد عن المنطقة شبح صراعات المياه.

وطالب الدول العربية بالتعامل باستراتجية جماعية واضحة وسياسة تكاملية شاملة مع ما يهدد أمنها المائي سواء في فلسطين أو مصر أو لبنان، لتعكس الإرادة الجماعية للدول العربية، ما يضمن للمنطقة صوتا مؤثرا في مواجهة أي افتراءات أو جور من جانب أي طرف على الحقوق العربية.

ومن جهته ، أشار وزير الموارد المائية العراقي الدكتور حسن الجنابي إلى» أن ما يعزز أهمية المؤتمر هو زيادة الضغوطات التي تواجه قطاع المياه في العالم بشكل عام وفي المنطقة بشكل خاص خلال السنوات الماضية ، ما يحتم على المعنيين في قطاع المياه العمل لمستقبل أفضل وهذا يتطلب تضافر الجهود في ايجاد حلول ناجعه وسريعه تسهل إدارة هذه الموارد على المستويات الاقليمية والوطنية على نحو سليم «.

وقال إن انعقاد المؤتمر في الكويت يدل علي نجاح عمل المجلس الوزاري العربي بعد مرور عشر سنوات على تأسيسه بمشاركة من المنظمات العربية الاقليمية والدولية ، أملا أن يخرج المؤتمر بنتائج وتصورات لتطوير الموارد المائية في البلدان العربية بما يحقق الهدف في التكامل العربي لإدارة الموارد المائية «.

وأعرب في تصريح على هامش المؤتمر الثالث للمياه ، عن أمله بإيجاد خطط للربط الثنائي المائي بين الكويت والعراق، لافتا إلى أن التحديات التي تواجه الكويت والعراق مائيا واحدة بالرغم من اختلاف الظروف المائية بين البلدين حيث تعتمد الكويت بشكل رئيسي علي التحلية بين ما لدى العراق مصادر مائية من نهري دلة والفرات وروافديهما ، معتبرا أن الشراكة تسمح في تحسيت الوضع المائي في البلدين لقرب الكويت من شط العرب ، مشيرا إلى أن تجربة تحلية المياه في الكويت جيدة جدا وكذلك في إعادة تدوير المياه لدى الكويت تجربة متقدمة جدا سنحاول الاستفادة منها ، خصوصا أننا نعاني حاليا في العراق من شح مائي بسبب سيطرة دول الجوار على المنابع وعليه سنلجأ للتعاون للكوتي في مجال التدوير والتحلية

وعن القضايا المائية العالقة مع دول الجوار من تركيا وإيران وسوريا ، قال :» لا توجد مشكلات مع الجانب السوري ويتم تنفيذ اتفاق مباديء منذ التسعينيات بين البلدين ، بينما هناك مشاكل مع الجانبين التركي والإيراني لكننا نتعامل معها حاليا بشكل أفضل عبر الحوار الذي نأمل أن يؤدي إلى اتفاق طويل الأمد .

م. بخيت الرشيدي متحدثاً

أحمد أبو الغيط

(تصوير: محمد صابر)

قَص شريط افتتاح المعرض المصاحب

الرشيدي وأبو الغيط مع بعض ضيوف المؤتمر

د.حسن الجنابي

جانب من افتتاح المؤتمر

## الرشيدي: الاستجواب جزء من ديمقراطيتنا ونحترمها

أعرب وزير النفط وزير الكهرباء والماء المهندس بخيت الرشيدي عن اطمئنانه عقب استجواب أول أمس الموجه إليه حول بعض المخالفات في وزارة النفط، قائلا :» الاستجواب جزء من ديمقراطيتنا نحترمه ونقدره ونتعامل معه بكل شفافية وديمقراطية، وسوف اكمل في الوزارة وسعيد جدا وفخور بثقة حضرة صاحب السمو أمير البلاد لي كوزير للنفط والكهرباء والماء».

وفيما يخص التعاون مع أوبك أضاف، « نتعاون في مجموعة أوبك بشكل مستمر مع مجموعة من خارج أوبك وهدفنا تقليل الأسعار وتقليل الفائض، مشيرا إلى أن أسعار النفط يتحكم فيها العرض والطلب .

وتوقع أن يتم مراجعة الفائض من النفط في السوق خلال اجتماع أوبك القادم، ومدى فعالية اتفاقية التعاون بين مجموعة أوبك والمجموعة من خارج أوبك، والتي أتوقع أن تستمر إلى نهاية العام.

وأشار إلى أنه لم يحن الوقت لفض هذا الإتفاق وما نعمل عليه الآن هو وجود اتفاق دائم، يضمن استمرارية مثل هذا التعاون لمصلحة المستهلكين بالدرجة الأولى والمنتجين